الفصل (٣)

الرسالة : *The Message*

دور المنظمات الدولية

The Role of International Organizations

التقديم

قد حاولت منظمة الأمم المتحدة التعليمية، العلمية، والثقافة واليونسكو أن تتفادي الجدل. غير أن دورها، اهتماماتها، وتركيزها في مناقشة المعلومات والإعلام الدوليين لا يمكن نسيانهما. اليونسكو، بصفتها وكالة متخصصة في الأمم المتحدة، ومقرها باريس، كانت الراعية لمؤتمرات دولية حيوية والتي ركزت على مناقشة الإعلام العالمي، وأيضاً وجهت برنامجها البحثي نحو تدعيم المبادرات الجديدة مثل **نظام الإعلام والمعلومات العالمي الجديد** (NWICO). مبدئياً، استثمرت اليونسكو الكثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في NWICO. أدى ذلك في النهاية إلى مشكلات كبيرة للوكالة الأممية، كان أبرزها انسحاب بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية من عضوية اليونسكو. عندما انسحب البلدان، سحبا معهما تدعيمهما المالي الجوهري، والذي كان يمثل ثلث إجمالي ميزانية اليونسكو. وضعت اليونسكو جهودها ومصداقيتها في كل ما يلزم NWICO، ولكن مع زوال "الحرب الباردة" وجدت اليونسكو نفسها ضعيفة. لقد ارتكبت غلطة إستراتيجية في اعتمادها بكثافة على تدعيم الاتحاد السوفيتي NWICO.

قبل أن نصف الاجتماعات التاريخية المهمة وأصحاب المصلحة في مناقشات NWICO من المهم أن نلاحظ أن وسائل الإعلام الدولية لها أصلان متميزان إلى حد ما. في US تمتد جذورها إلى نظم وسائل الإعلام التجارية التي تلعب فيها الإعلانات وقوى السوق دوراً لافتاً. أساساً الصحف، الراديو، والآن التليفزيون، الاتصالات عن بعد، والانترنت. نموذج US أحد تأثيرات الشركات ذات الملكية والرقابة الخاصة. يعامل نموذج US وسائل الإعلام والثقافة باعتبارهما من السلع الاقتصادية على النقيض، في أوروبا، ومعظم بلدان العالم، النموذج التاريخي عبارة عن أحد ملكيات الحكومة أو رقابة الحكومة لوسائل الإعلام الجماهيرية. BBC نموذج جيد للراديو والتليفزيون غير التجاري، والتي تحصل شبكاتهما على تدعيم مالي من كل من الحكومة، المستمعين، والمشاهدين الذين يدفعون اشتراكات سنوية. في معظم بلدان العالم نشأ الراديو كوسيلة حكومية بدون إعلانات أو تأثير من مناقشة السوق. كان

دور وسائل الإعلام الإلكترونية الإعلام، التعليم، والتسلية – وليس جمع الأموال من الإعلانات. كانت احتكارات الإذاعة، النموذج العالمي السائد. عندما ظهرت تكنولوجيا التليفزيون، نفس المنافذ المتفق عليها الحكومية تحملت مسئولية الإذاعة التلفزيونية. على مدى العديد من العقود، قد وضعت قيوداً على عدد شبكات التليفزيون القومي، مجرد شبكة أو اثنتين، إلى حد كبير كما فعلوا مع الراديو. لقد نظروا إلى وسائل الإعلام على أساس أنها آليات مشاركة ثقافية، والتي كانت ضرورية لتدعيم التاريخ القومي، وثقافته وتعلميه وفنونه. عندما انبثق تليفزيون الإعلان التجاري قبل النموذج المختلط في أوروبا وبلدان أخرى كثيرة. كان نموذج الولايات المتحدة للإعلان التجاري مستنكراً الكتابة إلى أن بدأت جماهير واسعة مشاهدة عروض مقدمة من محطات تليفون إعلانات تجارية تعتبر بديلة وجديدة. مع تفكيك اللوائح وتقدم تكنولوجيات نظام الكابل والأقمار الصناعية ولدت نظم إذاعة إعلانات تجارية متنافسة عديدة. هذه المحطات، النظم، أو الشبكات الجديدة تكون بصورة متكررة شركات وسائل إعلام عملاقة مثل Disney أو FOX، وبصورة متكررة أيضاً تصل إلى جماهير أكبر من تلك الشبكات الأصلية التي تشرف عليها الحكومة .

من المهم أن تضع في ذهنك هذه الازدواجية في المنهج عند دراسة مناقشات NWICO التالية. اتجهت المناقشات ذاتها إلى التحرك على طول مسارين مختلفين، أحد المساوين مدفوع أكثر إلى الإعلانات التجارية، السوق، والمشروع الحر في توجهه. المسار الآخر، كونه غير تجاري.... تمويله عام، وتحت الإشراف الحكومي وخاضع للوائح التنظيمية وتوجهه إلى المصلحة العامة. تراجع الأقسام التالية تاريخ مناقشات الإعلام الدول، موضحة الإعلام الدولي والاختلاف الجوهرية في الأصول، الفلسفات، الأدوار، والبيئات التي عمل في إطارها أصحاب المصلحة في الإعلام العالمي، وفي بعض الاحتكارات، البيئات الخاضعة للإشراف الحكومي تستمر في العمل. أكثر من نصف بلدان العالم – تلك التي في المناطق الهامشية – لا تزال تضع بعض أنواع القيود على الصحفيين أو منافذ وسائل الإعلام. على الرغم من أن الإعلانات التجارية، الشبكات التي تدعمها الشركات المعلنة قد جذبت حتى الآن الجماهير الأكبر دولياً، لا يزال هناك جمهور متميز ضخم يدعم الإذاعة

العامة التي تقودها منافذ مثل BBC. يرى كثيرون من غير الأمريكان مناقشة الإعلام الدولي من منظور مختلف كثيراً. التحول إلى الديمقراطية في ذاته لم يجعل العالم أكثر عدلاً وأمناً. البرهان يظهر المزيد من الأخبار والصور تأتي من العالم الغربي وطلب الثقافة غير الغربية بمقياس المعلومات، المعرفة، التسلية والصور أصبح أكثر ندرة."

اليونسكو : خلفية لمناقشات NWICO

الاعتراف في دستورها أن " حيث أن الحروب تبدأ في أذهان الرجال، يجب أن يبنى في أذهان الرجال الدفاع عن السلام" نشأت اليونسكو في **بريطانيا العظمى** عام ١٩٤٥. استناداً إلى هذه المثالية النبيلة قد حولت اليونسكو نفسها من قوة سلبية إلى قوة إيجابية، في الشئون الدولية. إنها رأت رسالتها كعامل يساعد على تفاعل التنمية ويدعمها :

> انطلاقاً من المستوى النظري والعملي، لدى اليونسكو دور مهم جداً لتقوم به.. العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الصناعية والنامية، بالتأكيد، يجب أن تتحول ولكنها لا تستطيع بذاتها تغيير العوامل السياسية والاجتماعية – الثقافية، والتي تشكل حالات التنمية المتكاملة. ومن ثم، لدى اليونسكو مهمة توسيع القواعد العملية والتقنية والتي تسمح لكل بلد بأن تستخدم مواردها الطبيعية بصورة أفضل .. وأن تحسن وتزيد النظم الإعلامية والمعلوماتية ... لكي تدعم تقدم العلوم الاجتماعية، حتى يستطيع كل مجتمع أن يضطلع بدراساته الذاتية، وأن يستخدم أدوات التغيير دون أن يفقد هويته.

أنشئت رسمياً كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في ١٩٤٦. دخلت اليونسكو الميدان العالمي بعدد ٢٠ عضوية دولة، معظمها من الدول المحورية. تأتي ميزانيتها من المساهمات المفروضة على كل دولة عضو. تتكون جمعيتها العمومية من كل الدول الأعضاء، وتجتمع مرة كل سنتين لتحديد برامج اليونسكو ميزانيتها. يتكون مجلس إدارتها من ٤٥ عضواً تنفيذياً يشرف على تطبيق البرامج، وعمليات تشغيل الوكالة اليومية ينفذها

سكرتير عام الوكالة. على الرغم من أن مقرها باريس؛ يسحب السكرتير العام أفراده أو أفرادها من كل الدول الأعضاء. في السنوات الأولى من حياة الوكالة، كان كل الأعضاء إما من الدول المحورية او شبة الهامشية. بدأت الدول الهامشية تلحق باليونسكو بعد "الحرب العالمية الثانية ". الكثير منها كانت مستعمرات سابقة لدول أوروبية المحورية – خلق هذا بيئة عمل متوترة. اليوم، الوفود المفوضة من بلدان هامشية عديدة يشغلون مناصب إدارة عليا في اليونسكو. إلى حد بعيد تنظر معظم البلدان الهامشية إلى اليونسكو باعتبارها الوكالة المتخصصة في UN التي تدعم حاجاتهم وجداول أعمالهم مع تركيزها على نطاق واسع من المبادرات التنموية .

اختصاصات اليونسكو واسعة تغطي برامج تعليمية، علمية، ثقافية، وإعلامية، ومشروعات بحثية حول العالم. عقد ورعاية المؤتمرات الوزارية والبحثية العالمية لمناقشة أوجه متنوعة من هذا الالتزام الواسع إحدى مهام اليونسكو الأكثر أهمية واستهلاكا للوقت. في الواقع، إنه من خلال هذا الدور أصبحت اليونسكو لاعباً لافتاً في مناقشات الإعلام الدولي التي تقود إلى NWICO .

في المقام الأول، الدول الغربية، وخاصة بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة هيمنت على اليونسكو. ومع ذلك، البداية في عقد الخمسينيات (١٩٥٠) والاستمرار حتى اليوم، تحولت السلطة والتأثير نتيجة للإضافة المستمرة من المستعمرات السابقة. تقريباً كلها كانت مستعمرات سابقة من بعض البلدان الأوربية، بالإضافة إلى البلدان المنشأة حديثاً، أساساً من آسيا، أفريقيا، ومناطق هامشية أخرى. إجراءات صوت واحد لكل بلد واحد الذي حكم الوكالة قد زود البلدان الهامشية بصوت وسلطة. أثناء الستينيات (١٩٦٠). المشاركة الأيدولوجية والمشاركة في الظروف الاقتصادية للعديد من هذه البلدان الهامشية أدى إلى ظهور ما يطلق عليه تكتل أو لوبي السلطة تحت مسمى "المجموعة ٧٧". على الرغم من أن هذا التكتل قد نما ليضم أكثر من ١٠٠ دولة، فإن ورود تلك البلدان المنبثقة حديثاً داخل اليونسكو مشحون بالتناقضات. يوضح أحد خبراء اليونسكو، في كتاب ترجمة عنوانه، **"فكرة والقائمين عليها : اليونسكو من الداخل"** – "البلدان الجديدة، التي كانت بصفة عامة من مخرجات عقد الستينيات (١٩٦٠) اتجهت إلى أن تأخذ UN مأخذ الجد

والجدية ولكن بصورة غامضة. حيث أن UN نشأت بواسطة قوى التحالف المنتصرة، فقد أخذت طابع طرق التفكير الغربية. على الجانب الأخر، سجلها المقاوم لمبدأ الاستعمار جيد، وكان إسهام الأمم المتحدة أيضاً لافتاً في انبثاق بعض الدول الجديدة. لذلك علاقتها بالأمم المتحدة UN علاقة ثرية في غموض ."

هذا الغموض لا يمكن تفسيره تفسيراً مقبولاً إلا من خلال اتجاهات هذه الدول الهامشية نحو الإعلام العالمي. على أحد الجوانب، الكثير من هذه الدول يريد، إلى حد ما إرادة يائسة، أن تصبح بلداناً صناعية حديثة، لديها تليفزيون رقمي ملون، جهاز كمبيوتر شخصي، تليفونات محمولة، وكل أدوات ووسائل الإعلام التي تسمح بها الأموال والتكنولوجيات. ومع ذلك، كما قد لوحظ من قبل، يفتقر معظم هذه البلدان إلى بنية الاتصال عن بعد التحتية للتليفون العادي، إذا لم نذكر النهايات الأرضية المعقدة للبث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية، أو الكابل عريض النطاق (الترددات والذبذبات) لإستخدامات الانترنت. في نفس الوقت، الكثير من هذه البلدان ترفض الثقافة الغربية - أفلام هوليوود، والبرامج التليفزيونية الصادرة عن البلدان المحورية أو الأجنبية بصفة عامة، وهكذا. بالنسبة للكثيرين في المنطقة الهامشية، المقبول فقط منتجات وسائل الإعلام المحلية والأصلية تماماً. المعضلة هنا، أن تكنولوجيا وعروض البلدان المحورية، بالطبع الوصول إليها أكثر سهولة وأرخص من إنتاج أو إنشاء نظم أو برامج وطنية عالية الجودة .

على مدى فترة وجودها كان لليونسكو أيضاً نقادها. جزء من هذا النقد نتيجة للتقييم السلبي الدوري الذي تتعرض له الجهة الأم (UN). النقطة الأخرى شديدة الوضوح، أثناء عقد السبعينيات، والتي تمثلت في إبعاد إسرائيل من تجمع المنطقة الأوربية، والذي فجر وابل من النقد أطلقت صواريخه الصحافة الغربية، ودفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب مساهمتها إلى اليونسكو مؤقتاً، والتي تمثل ٢٥ في المائة من إجمالي ميزانية الوكالة .

بصورة متناقضة، تمثلت حالة أخرى من النقد في طلب الدول الهامشية المتواصل من أجل مبادرات تنمية أفضل. كان رد الفعل الأولى من اليونسكو عبارة عن التركيز على التعليم، والذي بلغ أقصى ذروته في تقرير لجنة Faure والذي صدر عام ١٩٧٢ تحت عنوان ترجمته **"تعلم أن تكون"**.

ولكن مع إتمام هذا المجهود الضخم، تطور فراغ سياسي لافت، ذلك الذي سمح بتقديم سلاسل من الحلول من خلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي تتعلق بتنمية سياسات وسائل الإعلام والإعلام القومي. تجاهلت الحكومات المحورية وشركات وسائل الإعلام متعددة الجنسيات الموضوعات، وشككت في أن تثيرها اليونسكو، لأنها تقلل من شأن القوة، الإدارة والكتلة صاحبة الأصوات الانتخابية، وعمق الحقد الذي تشعر به البلدان الهامشية. هذه البلدان لديها قائمة طويلة من الشكاوي حول تدفقات وسائل الإعلام الدولية. سمح النقص في السياسة الجوهرية في اليونسكو للسوفيت والعديد من البلدان الهامشية بان يلغوا جدول أعمال اليونسكو التخطيطي في أواخر عقد السبعينيات (١٩٧٠). كانت النتيجة انفجار مناقشات NWICO التي هيمنت على أنشطة اليونسكو على مدى أكثر من عقدين. يلقى هذا الفصل الضوء على الندوات الأساسية التي تبلورت فيها مناقشات وسائل الإعلام والإعلام ذاته. حتى الآن، الكثير من البلدان حول العالم ناقدين وقلقين حول تأثير البرامج الأجنبية على قيمهم، اتجاهاتهم، ومعتقداتهم الوطنية. المثال الجيد يتمثل في سيطرة **شركة الانترنت الأمريكية التي تخصص الأسماء والأعداد** (ICANN). إن مقرها في كاليفورنيا، وأن مهمتها الرئيسية أن تدير على مستوى العالم تخصيص عناوين وأسماء مجال الانترنت. يريد كثير من النقاد أن ينقلوا مهام وصلاحيات ICANN إلى وكالة جديدة في UN وأن ينتزعها من مخالب سيطرة الحكومة الأمريكية.

تحديد الموضوعات وجوانب التحدث

بدأت المناقشات حول NWICO رسمياً في عام ١٩٧٠، عندما حددت الجمعية العمومية لليونسكو الحاجة إلى تفصيل الإعلام القومي تفصيلاً دقيقاً، من حيث السياسات وسلاسل الإصدارات التي تتعامل مع هذا الموضوع الذي بدأ في الظهور*. هذا الفحص، من جانب البلدان الهامشية بصفة خاصة، أدى إلى توثيق أزيد ووعي أكبر بتدفق وسائل الإعلام في اتجاه واحد من الدول المحورية إلى الدول الهامشية. أيضاً أصبح واضحاً أن سياسات تنمية الإعلام القومي بالنسبة للبلدان الهامشية والبلدان شبه الهامشية لا يمكن وضعها، حيث الكثير من وسائل إعلامهما كانت تنتجها أو تسيطر عليها الشركات الأجنبية القائمة في لندن، باريس، نيويورك، أو لوس أنجلس.

ومن ثم، قدمت ثلاثة حلول مهمة زادت الرؤية والانشقاق حول موضوع وسائل الإعلام الدولية. يتعلق الحل الاول بالتطور السريع لتكنولوجيا الإذاعة المباشرة عبر القمر الصناعي (DBS). تسمح DBS لمنافذ وسائل الإعلام أن تنقل رسائلها مباشرة إلى أجهزة الاستقبال على مستوى العالم. بينما كان يمكن للإشارات الإذاعية عبر المحطات الأرضية أن تراقب أو حتى تمنع نقل الرسائل غير المرغوب فيها، فإن إشارات DBS يمكن أن تتجاوز بسهولة هذه القيود أو الإجراءات. استجابة للحل الأول، مررت اليونسكو حلاً – بالتصويت ١٠٠ إلى ١، حيث كانت US هي الوحيدة الخارجة على الإجماع – يتطلب نقل رسائل عبر الإذاعات المرتبطة بالقمر الصناعي إلى دول أجنبية الحصول على موافقة مسبقة من الحكومات الوطنية وواضعي اللوائح التنظيمية. على الرغم من عدم وجود طريقة تقنية لفرض الحل، فإن تمريره عبر عن رفض جرئ للممارسات التجارية والبلاغية من "الصحافة الحرة" و"التدفق الحر" القادم من US.

---

* يرجع بعض المحللين بداية مناقشة NWICO إىل عام ١٩٦٨، مع التعديل الذي أجرى على "إعلان حقوق الإنسان الذي تضمن فكرة التوازن والحرية في تدفق المعلومات .

يدعو الحل الثاني إلى عقد اجتماعات على مستوى الخبراء لمناقشة سياسات الإعلام القومية. حصل هذا الحل على إجماع أعضاء الجمعية العمومية، ولكن الشقاق ظهر عندما تقرر عقد هذه الاجتماعات في مناطق هامشية، وليس في البلدان المحورية الصناعية كما هو تقليد اليونسكو السائد. عقد القليل من الاجتماعية الأولية في أمريكا اللاتينية .

الحل الثالث المثير للخلاف والذي قدمه الاتحاد السوفيتي حينئذ، سعى إلى الاعتراف بكل من حق ومسئولية الحكومات الوطنية أن تراقب رسائل وسائل الإعلام المتاحة إلى مواطنيها. على الرغم من أن الحل فشل في الحصول على الموافقة، فإنه كان جذاباً للكثير من البلدان الهامشية، والتي كانت متحمسة للوقوف بجانب تدعيمه ولو من مجرد دولة واحدة من القوى العظمى. على الرغم من أن الدول الهامشية قد حققت حضوراً لافتاً في اليونسكو، فإن هذه "المشاركة الذهنية" مع السوفيت، بخصوص سياسة الإعلام أعطت لأصواتها، آرائها، وتأثيرها قوة لافتة. بالنسبة لدورها، ليس لدى الدولة السوفيتية وخز ضمير أو معضلة أخلاقية حول تمديد سلطة الحكومة الدولية إلى وسائل الإعلام، من الواضح أن هدفهم الاساسي كان إثارة الولايات المتحدة، أوروبا، وبلدان أخرى محورية .

حركة عدم الإنحياز

حيث أن عملية إنهاء الاستعمار استمرت لنقل الدول المنبثقة حديثا من سياسة الانتدابات الأجنبية والمستعمرين السابقين، الآن، الكثير من بلدان العالم الثالث بدأت تخشى أن تصبح توابع أو كيانات قليلة الشأن لإحدى القوتين العظمتين، الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي. ومن ثم، ظهرت مجموعة ضغط سياسي جديدة. في عام ١٩٧٣، عقد اجتماع قمة ضم وزراء خارجية دول عدم الانحياز في الجزائر. أثناء هذا الاجتماع اعترفت الدول المشاركة برغبتها في تطوير موقف سياسة أجنبية متفردة مستقلة عن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. لقد أرادوا أن ينشئوا "رأياً ثالثاً" يعكس استقلاليتهم. سعى الكثير من المواقف السياسية إلى التغلب على تداعيات الاستعمار الماضي. من بين هذه كان هناك طلب لإنهاء استعمار المعلومات ووضع نهاية تدفق وسائل الإعلام في اتجاه واحد.

توالت بعد ذلك، سلسلة من المؤتمرات غير المنحازة في كل من بيرو، تونس، المكسيك، الهند، وسرى لإنكا. في كل اجتماع لاحق، تقدمت الادبيات البلاغية والإجراءات من مجرد الهجوم على شركات الإعلام متعدد الجنسيات إلى تطوير خطة تنفيذية لإنشاء خدمة سلكية، "خدمات صحفية بينية، والتي بدأت تعمل كمستودع تراكمي لخدمات المعلومات الحكومية المشاركة. تم ضم موضوعات إضافية حول **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** (NIEO)، والوعي بالقوة المتزايدة للبلدان غير المنحازة والغنية بالنفط في "الشرق الأوسط" والمعرفة باسم منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

بالإضافة إلى اجتماعات القمة للدول غير المنحازة عقدت ندوة جوهرية في جامعة Tampere في فنلاندا. في خطاب رئيس فنلاندا حول موضوع الاستعمار الثقافي، أكد على أن نظرية التدفق "الحر" للمعلومات كانت في الواقع الأساسي المنطقي تعني التدفق في اتجاه واحد. ليس صدفة، قدمت دراسة بحثية أساسية أيضاً في المؤتمر والتي وثقت التأثير الكاسح لمبيعات برامج التليفزيون الأمريكي والبريطاني دولياً. حيث أن البحوث تكشف بصورة متزايدة الدليل على تدفق منتجات وسائل الإعلام في اتجاه واحد ومن مصادر واحدة، وخاصة الخدمات السلكية، والأدبيات المتصاعدة ضد الغرب.

اجتماعات أمريكا اللاتينية

بينما واصلت البلدان غير المنحازة إجراءات الصياغة الدقيقة لشكاواها، ووضع استراتيجيات للإعلام فقد عقد العديد من الاجتماعات تحت رعاية اليونسكو لدراسة التباين في تدفقات المعلومات الدولية، والمشاركة في تنمية سياسة الإعلام القومي. تمثلت الموضوعات الرئيسية بسرعة بين السياسات الإعلامية وبين التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ودور الحكومات في تدعيم الأخيرة من خلال الرقابة على الأولى. عقد مؤتمر كبير لفحص هذه المسائل في يوليو ١٩٧٦ في كوستاريكا، ولكن عقد اجتماعان آخران في كولومبيا في يوليو ٤-١٣، عام ١٩٧٤، والإكوادور، يونية ٢٤-٣٠، ١٩٧٥. وفرت هذه الاجتماعات والبحوث زخماً لنقاد وسائل الإعلام الغربية. وثائق أوراق، بيانات وبحوث الخلفية التي كانت قد قدمت، وضحت الخطوط العريضة للعديد من الشكاوي حول سلسلة واسعة من معلومات الإعلام الدولي. تعرضت الخدمات السلكية، وخاصة تلك القائمة في لندن وباريس إلى حالات من النقد اللافت حول تغطيتها في أمريكا اللاتينية .

يجب التأكيد على أن كل الأطراف المشاركة في المناقشة فهموا أن هذه المؤتمرات المحلية كانت تخلق قوة دافعة من أجل مؤتمر دولي أساسي يركز على موضوعات وسائل الإعلام وتدفق المعلومات. تدفق المعلومات العالمية وسياسات وسائل الإعلام هيمنة على المناقشات لدى اليونسكو بالضبط كما حدث مع التعليم في عقد الستينيات (١٩٦٠). ومع ذلك، بينما كان يوجد إجماع عام حول الدور الإيجابي وتأثير التعليم، كان يتشكل انقسام في استقطاب الآراء مرتفع وقوى (حرية الصحافة مقابل رقابة الحكومة) فيما يتعلق بسياسات المعلومات العالمية.

اجتماع الجمعية العامة لليونسكو التاسع عشر، ١٩٧٦

دور المعلومات والمناقشات الحيوى حول كيفية تدعيم التنمية من خلال سياسات المعلومات، كان يمثل تركيز الجمعية العامة لليونسكو التاسع عشر. حتى هذا التاريخ كانت معظم البلدان الهامشية قد تخلصت من الرغبة والأدبيات حول الصحافة الحرة لصالح عملية التنمية، تلك التي كانت يمكن أن تساعد في التنمية الإيجابية لدولها الفقيرة. إنهم أرادوا طابعاً ثقافياً من صنعهم الذاتي وليس ذلك الذي يستورد من البلدان المحورية أو "صنع في أمريكا." لم يستطع المدير العام لليونسكو حينئذ من السنغال، أفريقيا أن يوافق.

الوثيقة الأساسية أمام الوفود في مؤتمر نيروبي كانت عبارة عن حل يشبه ذلك الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في ١٩٧١، والذي كان يحمل عنوان ترجمته، "إعلان مسودة المبادئ الأساسية التي تحكم استخدام وسائل الإعلام الجماهيري تقوية **للسلام والفهم الدولي، وفي مقاومة الحروب، الدعاية، التمييز العرقي، وسياسية التمييز العنصري** ." هذا الإعلان، وتحديداً ما تطلبه المادة ١٢ من أن الحكومات الوطنية تتحمل مسئولية كل نظم وسائل الإعلام، مع ضمان اهتمام مكثف من الصحافة الغربية. مرة أخرى، تغطية الصحافة الغربية لليونسكو كان سلبياً. لقد أثر التركيز السلبي على الدور القيادي للمدير العام لليونسكو وأيضاً مناقشة وسائل الإعلام.

قبل تحديد الخطوط العريضة للأحداث الكبيرة في نيروبي، من الضروري تذكير القراء بموقف قد حدث في أوائل عقد السبعينيات (١٩٧٠) الذي قوى إيمان الغرب وخاصة US، في قيمة الصحافة الحرة. بدون دخول في التفاصيل الدقيقة، إثنان من المراسلين لدى صحيفة " واشنجتن بوست "، Carl Bernstein and Bob Woodward، كانا يلاحقان خبراً صحفياً ذا أهمية، والذي كانت نتيجته في النهاية استقاله ريتشارد نيكسون كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية. بخلاف أي شيء آخر يمكن أن يحدث، انعشت "فضيحة ووترجيت " من جديد عدم الثقة الكامنة في التنظيمات الحكومية، وأثبتت للشعب الأمريكي والبلدان المحورية الأخرى الحاجة إلى صحافة

متحررة من الرقابة الحكومية. حتى مجرد اقتراح زيادة الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام كان محرماً دينياً بالنسبة للجمهور الأمريكي والصحفيين الغربيين. بطريقة مماثلة، الرقابة البريطانية على الصحف القومية أثناء غزو جزر فوكلاند في ١٩٨٢ أغضبت الكثير من المراسلين البريطانيين والناشرين وأيضاً الجمهور البريطاني. ومن ثم، النموذج الغربي للصحافة، باعتبارها "السلطة الرابعة" قد تم تدعيمه بقوة مسبقا في "مؤتمر نيروبي".

بعد سنوات من المناقشات التمهيدية المتعلقة بدور وسائل الإعلام، المناقشة في نيروبي اختصرت إلى مسودة إعلان يتكون من ١٢ مادة. إذا أخذنا في الاعتبار الملمح البارز للقضية داخل اليونسكو، وجدول أعمال أخبار الخدمات السلكية العالمية، فإن الوسيلة المطلوب تفاديها تتمثل في المواجهة المباشرة بين الشرق والغرب. إذا نحينا جانباً الموضوعات الأخرى، تبرز لنا المادة ١٢ والتي كانت تدعو إلى مسئولية الدولة عن أنشطة وسائل الإعلام التي هيمنت على المؤتمر. انطلاقاً من "روح نيروبي " تم الوصول إلى حل وسط، أساساً خلف الكواليس، لوضع مسودة الإعلان على الرف، ولتخفيض الضغط بين البلدان الهامشية والمحاربين غير المنحازين لتشكيل مجموعة جديدة لدراسة الموضوع بمزيد من العمق. أنشأت اليونسكو "لجنة دولية" لدراسة مشكلات الإعلام يرأسها السيناتور Sean MacBride من إيرلندا.

بعد التحليل الدقيق للاعتراض الغربي القوي على تنمية الصحافة، وأشراف الحكومات أو رقابتها على الأنشطة الصحفية، أراد مدير عام اليونسكو أن يتفادي المواجهة المباشرة وينقذ مساره المهني. على الرغم من أنه كان يستطيع أن يؤجل المناقشة والتصويت، الحساس حتى اجتماع "الجمعية العمومية لليونسكو" التالية في ١٩٧٨، فقد جعل المشكلة أيضاً تتفاقم بربط المحادثة حول نظام المعلومات الدولية الجديدة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد المقترح.

النظام الاقتصادي الدولي الجديد (*NIEO*)

لكي تتوفر لديك صورة كاملة لظهور حركة عدم الانحياز من الضروري أن نصف تطور النظام الاقتصادي الدولي الجديد. أثناء أوائل عقد السبعينيات (١٩٧٠)، أصبحت الأمم المتحدة ووكالاتها الأعضاء آليات رئيسية للتغيير، مقدمة الأمل للبلدان الهامشية المنبثقة. كان الكثير من المراقبين مندهشين أمام المدى الذي وصل إليه الحل وضخامة التغيير الذي تبنته **الأمم المتحدة** القائم على سوء التحليل ليس فقط بمصطلحات NWICO، ولكن أيضاً من زاوية NIEO الأساسي. لقد أخذت الاقتصاديات الأوروبية سنوات عديدة للاستحواذ على NIEO، والقليل الذين فهموا حلقة الربط بينه وبين الإعلام الدولي، وأيضاً NWICO. ألقى الضوء على هذه النقطة في تقرير أصدرته اليونسكو، والذي تتناول أيضاً توازن القوى الخاضع للتغيير داخل الوكالة الدولية وعبر نظام UN .

فقط ماذا كان يعني NIEO الذي كانت تدعمه الأمم المتحدة وبالتالي اليونسكو ؟ في الواقع أنه يمثل تغيير جذرياً للغرب، الذي تقليدياً سيطر على الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة. من الواضح أن هذه لم تعد بعد هي القضية. عندما اجتمعت ١٤٦ دولة في باريس على مدى خمسة أسابيع من اجتماعات اليونسكو في خريف ١٩٧٨، المجموعة الأكبر ١٠٦ دولة عضواً التي كانت تمثل العالم الثالث، والكثير منهم كانوا جزءاً مما يسمى دول عدم الانحياز. كان يطلق عليهم أصلاً مجموعة السبعة والسبعين (٧٧)، وهذا المسمى لا يزال يستخدم على الرغم من زيادة الحجم والتأثير باستمرار.

إذا أخذنا في الاعتبار التحول، لا ينبغي أن يدعو إلى الدهشة أن نرى الضغط من أجل إحداث تغييرات لإثراء فرص تنمية البلدان الهامشية قد أصبح موضوعاً ضاغطاً على جداول أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. استجابة لذلك، من ١ مايو ١٩٧٤ مررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة حلاً تتبنى بموجبه برنامجاً ضخماً لإنشاء **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**. شجع البيان الدول الأعضاء على :

العمل بصورةس ملحة لإنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد استناداً إلى العدالة، السيادة المتساوية، الاستقلال، المصلحة المشتركة والتعاون بين كل الدول، " بصرف النظم عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تصحح حالات التفاوت الاجتماعي، وتصلح حالات الظلم، وتجعل من الممكن التخلص من الفجوة التي تزداد اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتؤكد التسريع المتواصل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والعدالة من أجل الاجيال القادمة. كانت النتجية عاصفة من البحوث والمؤتمرات انطلقت لتوضيح الموضوعات ووضع الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف .

على الرغم من كل الأنشطة، فقد فشلت في إثراء التنمية الاقتصادية في البلدان الهامشية. ومع ذلك، وجدت البلدان الهامشية فرصة غير متوقعة للتغيير، عندما كانت " منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC " التي أنشئت في بغداد عام ١٩٦٠، قادرة على فرض زيادة جوهرية في أسعار النفط تلك السلعة الأسياسية على مستوى العالم. أثناء عقد السبعينيات (١٩٧٠) أصبحت OPEC بسرعة نموذجاً للدول الهامشية لكي تحاكيها على أمل الحصول على امتيازات اقتصادية، وتحقيق النمو المالي الذي تحاول انتزعه من يراثن القبضة الأجنبية على مدى عقود .

التغيرات في التوجه والفلسفة الاقتصادية التي جاء بها NIEO أثرت على كل أوجه UN، واليونسكو. كل شيء ابتداءً من تأثير الشركات متعددة الجنسيات على دور الخدمات السلكية الرئيسة، وتأثير الثقافة الشعبية خضع للدراسة في ضوء كل من NIEO أو NWICO. كانت الأدبيات البلاغية المضادة للاستعمار في النظام الجديد قاسية. السيطرة الاستعمارية، الاستعمار الحديث، التمييز العنصري، التمييز العرقي، الصور التشبيهية والاستعمار في وسائل الإعلام، الاستعمار الثقافي، الهيمنية الغربية، وانتهاك حقوق الإنسان كانت كلها موضوعات نقد قاس. على الرغم من أن أهداف النظام العامة الجديدة كانت نبيلة، فإن أهدافها العملية الحقيقة كانت لتحويل القوة الدولية من الدول الغربية، المحورية إلى تحالف غير محكم البنيان من المناطق الهامشية، منطقة "الأوبك" العربية، بلدان عدم الانحياز، البلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي). كان الهدف التالي لإحداث تغير في الأولويات الثقافية الاجتماعية تحت حماية وتوجيه NWICO.

المناقشة تبدأ في *Earnest*

حيث بدأت اليونسكو الاستعداد للاجتماع العام، التالي، فإن مستقبل مديرها العام M'Bow كان يتوقف على كيفية تناوله لإعلان المسودة المثير للجدل حول وسائل الإعلام الجماهيري. لقد أدرك أن "روح نيروبي" كانت زائفة وبنيت على الحدة وعدم الثقة. الاتفاق لإنشاء "لجنة MacBride الدولية" كوسيلة لشراء الوقت ولتخفيض الضغط البنّاء الذي كان قد أعد خلف الستار في الدقيقة الأخيرة لتفادي انسحاب الوفود الغربية. كان ذلك الحل الوسط غير كاف بعد لمقاومة التوتر المتصاعد.

كان على M'Bow أيضاً أن يفعل شيئاً ما لتلميع صورة اليونسكو الذهنية والتي قد أصبحت ملطخة بشدة. فهم سكرتير عام اليونسكو المشكلة على أنها إحدى المشكلات التي قد أنشأتها الصحافة الغربية، والتي قد أكدت على أوجه قيادة مبادرات، وبرامج اليونسكو السلبية. ومع ذلك، في الحقيقة، كانت صورة اليونسكو الذهنية العامة أكثر تأثيراً سلبياً نتيجة تحولها من وكالة سلبية تجاه البلدان الغربية، إلى وكالة ناشطة تجاه التنمية وذات توجه نحو البلدان الهامشية. على سبيل المثال، كان التزامها الأيدولوجي لإحداث تغيير جوهري، خلال NIEO أقل فهماً، وأدرك على أنه تهديد للأسواق الحرة والأمن الاقتصادي الذي تأخذه البلدان المحورية كقضية بدهية، منذ بداية اليونسكو في الأربعينيات (١٩٤٠). ولكن البلدان الهامشية الجديدة تنظر إلى هذه الوكالة المتخصصة في الأمم المتحدة على أنها الجهة التي يجب أن تهتم بمظالمها الدولية .

فيما يتعلق بالحالات الخاصة التي توصف بالمحن في البلدان الهامشية، "إنها تبدو كما لو كانت قد انتقلت من الاستعمار العسكري إلى الاستعمار التكنولوجي الجديد، دون تفكير حول ما هو عملي ومربح بالمرة ." كثير من البلدان الهامشية اندفعت إلى التكنولوجيا والبرامج الغربية المصممة من أجل ثقافات مختلفة وحاجات مختلفة، الآن استسلمت إلى أن المساعدة التي تحت رقابة الغرب ليست الاستجابة الصحيحة لمشكلاتها. لقد شاهدوا أوجه من

الاستعمار الإلكتروني ولم يحبوا ما شاهدوه. إنهم لا يريدون أن يكونوا مستهلكين لثقافة أجنبية وبعيدة. نتيجة لذلك، اقتربت الدول الهامشية من مناقشة وسائل الإعلام مع طلب المزيد من عدالة التوزيع مدعمة بمناقشة على مدى خمس سنوات حول حاجتها إلى NIEO. لقد شمرت هذه البلدان عن سواعدها، وأظهرت عضلاتها، وصوتت، وجذبت إليها الانتباه، وكسبت ؛ الآن، كانت هذه الدول على استعداد أن تسعى إلى طلب وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية.

بهذا الخطاب المفتوح إلى اجتماع الجمعية العامة ١٩٧٨ وضع المدير العام M'Bow إطاراً لجدول أعمال اليونسكو المستقبلي. مع ملاحظة أن "إنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ... أحد السياقات الرئيسة، وبدون شك الأكبر، والذي سوف تجري في داخله أنشطة المنظمة، " M'Bow استمر في التأكيد على أن عدم التوازن بين "الغرب" والبلدان الهامشية لم يكن قاصراً على مجرد إنتاج وتبادل المعلومات والمعرفة. بهذه الطريقة ضمن M'Bow أن NWICO سوف يصبح أكثر ترابطاً مع NIEO. بعد مراجعة العديد من أنشطة اليونسكو الأخرى والتي تضمنت الحقوق الإنسانية، التعليم، السلاح، العلم، والتكنولوجيا. التفت M'Bow إلى الإعلام. إنه اعترف " المهمة التي تنتظر المجتمع الدولي في هذا الحقل على مدى السنوات القلية القادمة تمثل تحدياً حقيقياً، حيث أنها في نفس الوقت تعتبر ضخمة، مركبة، محورية، وملحة. " حينئذ تقدم M'Bow لمراجعة لجنة MacBridge، وألقى الضوء على مجالات محددة التي تتطلب المزيد من البحوث والتوضيح، بما في ذلك التباين في الإعلام العالمي. أخيراً، انتقد M'Bow خصومه وحثهم على تبنى NWICO.

اعتقد بإخلاص شديد أن المسودة التي أمامكم، يمكن أن تلبي مقياساً كبيراً من الاتفاق، إذا أخذنا في الاعتبار أنها قرئت بموضوعية وبدون انفعالية، وأن هذا النوع من الكلمات تم اختيارها بصبر وجلد لتبديد حالات الغموض حول الدوافع المخبأة، التي لا يزال بعض الأفراد يبحثون عنها في قراءاتهم بهذه الطريقة، المقياس الكبير للاتفاق الذي يعتبره "المؤتمر العام" ضرورياً يمكن تحقيقه.

M'Bow فقد أرضيته بسرعة، حيث البلدان الغربية؛ استجابة إلى خطابه تحدثت ضد مسودة الإعلان. الأنشطة في جلسات عامة، في الطرقات، وفي تعليمات موجزة في وسائل الإعلام وصفوا بصورة تراكمية اليونسكو على أنها منقسمة إلى فئتين شرق - وغرب، مع الشرق (الاشتراكي) يتلقى تدعيماً من البلدان الهامشية وبلدان "الأوبك". كان واضحاً أن مسودة الإعلام الجدلية كان يمكن أن يكون لها مضامين ذات دلالة. إنه يمثل تغييراً متميزاً بعيداً عن سياسة حرية تدفق المعلومات التي وضعتها الأمم المتحدة، ودعمتها سابقاً الولايات المتحدة منذ عقد الأربعينيات (١٩٤٠).

يضاف إلى ذلك، تتمسك البلدان المحورية بمعارضتها لوسائل الإعلام الغربية. تعكس انتقاداتها ثلاث موضوعات أساسية. الحجة الأولى تمثلت في المقاومة الصريحة للرأسمالية التي تنتقد التوجه إلى الإعلانات التجارية الذي تمارسه الصحف، الراديو، والتلفزيون، وصناعات الفيلم. ركز خط الهجوم الثاني على تدفق المعلومات في اتجاه واحد من الولايات المتحدة خلال الخدمات السلكية، البرامج التليفزيونية، ومنتجات هوليوود إلى البلدان الأخرى، مع القليل من التعاون الحرفي أو التجاري (إذا كان هناك تعاون). أيضاً هاجمت بعد البلدان الهامشية الأخرى وخاصة تلك الأفريقية، التي كانت مستعمرات سابقة للقوى الأوروبية BBC، رويترز، اهتمامات الإذاعات الفرنسية والأسبانية، ولكن بقسوة أقل، الحجة الثالثة تأتي من الخوف من الاستعمار الإلكتروني، والذي يشكل كراهية لأوجه التاريخ، القواعد، الأخلاقيات، اللغة، أساليب الحياة، الثقافة التي حملتها محتويات إذاعة، صحف، تليفزيون، إعلانات، والمنتجات الفيلمية من الدول المحورية.

بالنسبة للكثيرين من الوفود الغربية يتلخص الموضوع في سيطرة الدولة على وسائل الإعلام الجماهيري. يفسر المندوب الكندي تحفظاته على الإعلان في كلمته أمام المؤتمر :

لا أستطيع أن أخفي عدم ارتياحي، وذلك الخاص بالحكومة التي أنا أحد أعضائها بخصوص **مسودة الإعلان حول وسائل الإعلام الجماهيري ...** على كل قارة يوجد بعض الناس الذين يعتقدون أنه على الحكومات أن تنظم الصحفيين لائحياً، أن تخبرهم للمصلحة العامة، ماذا يكتبون، أو أن يكون لها تقييماً وحكماً على دقتهم. لا يعتقد الكنديون أن للسياسيين أو أصحاب الوظائف

العامة أي شيء يمكن أن يقولونه في إدارة، توجيه أو تصحيح وسائل الإعلام في رأي الكنديين أن الصحافة الحرة فقط هي التي تضمن أن قرارات الدولة تكون في تناغم مع رغبات الناس. ليس لدى الحكومات أية وسائل لمعرفة ما يحتاج إليه المجتمع من أجل رفاهيته ما لم يخبرها أحد من الجمهور الواعي المثقف .

واستمر المتحدث الكندي في سرد أسباب تأجيل تبني البيان للخلاف. كان استقبال الخطاب جيداً، وحصل على تغطية من الخدمات السلكية الغربية. لخص مندوب مالطة، استجابة للرؤية الغربية على لسان ممثل الوفد الكندي، رؤية وشكاوي البلدان الهامشية :

الخدمة التي تنبعث من وكالات الصحافة ووكالات الأخبار الدولية تتجه أحياناً إلى التشويش والتخريف ضد بلدن العالم الثالث النامية وقادتها. تعطي بروزاً ضخماً لبنود أخبار معينة قليلة الأهمية، بينما يتم تجاهل انجازات قومية في قطاعات حيوية أو تذكر بصورة خاطئة. الأكثر من هذا، في مواقف معينة، تستخدم الصحافة العالمية كعامل لزعزعت الاستقرار ضد الحكومات التي جريمتها الوحيدة أنها بصفة عامة تقف مدافعة عن حقوقها، سيادتها، واستقلالها .

متابعة للجلسة العامة، بدأ M'Bow كعادته دائماً، توجيه النقد إلى التغطية الصحفية الغربية للموضوع. بعد ذلك، طلب وضع ميثاق أخلاقي للعمل الصحفي الدولي لكي يحكم تصرفات وسائل الإعلام والصحفيين. خشي الكثيرون من أن مثل هذا الميثاق قد يستخدم كنوع من النظام الذي يمكن أن يقيد في النهاية حرية الصحافة. فكر السوفييت والدول التسلطية الأخرى لإخضاع كل شيء لمصلحة الدولة أن لديهم حليفاً M'Bow، وموضوعاً، NWICO، بهما يمكن التقييد من وسائل الإعلام الغربية .

في النهاية، وافقت الجمعية العمومية لليونسكو في اجتماعها العشرين على حل وسط لمسودة البيان حول وسائل الإعلام الجماهيري والذي دعم حرية الصحافة. مثل هذا انقلاباً دبلوماسياً لافتا في صالح الغرب، وتهدئة للبلدان النامية وإنقاذ مؤقت للمدير العام M'Bow. رغم أن M'Bow هو الذي قدم، ودعم ودفع مسودة البيان، فإن الصحافة الغربية مجتعة وجهت اللوم

إلى الكتلة السوفيتية لهجومها على فلسفة حرية صحافتها. يشك المرء في أن M'Bow وجد نفسه ضد الحائط، ومساره المهني على المحك، أراد أن يسالم البلدان الغربية، ومن ثم يستعيد مساهماتها المجزية. بالطبع، من المحتمل أن M'Bow أدرك أيضاً أن هناك التقرير النهائي القادم من لجنة MacBride الدولية، و " اجتماع الجمعية العمومية "، التالي يوفر له الفرص لإعادة التجميع والحشد، ويقدم معتقداته حول NWICO مرة أخرى .

اليونسكو في عقد الثمانينات (١٩٨٠)

كما جاء في القسم السابق، أخذت الجلسة ١١ ساعة مناقشة للاتفاق بدون تردد وصولاً إلى الحل الوسط السابق ذكره حول الإعلام الجماهيري في ١٩٧٨. ولكن الوفود إلى الجمعية العمومية لليونسكو استمرت في أن تبدي على الأقل المظهر الخارجي للإجماع بالموافقة على مناقشات الإعلام الدولي التي ظلت تترنح بثبات على شفا حفرة من الحرب والانهيار. مرة أخرى في بلجراد في عام ١٩٨٠، تبنت الجمعية العمومية الحل الخاص بوسائل الإعلام بالإجماع، حيث لم يطلب أحد التصويت عليه. كما قد يبدو أنه شيء لا يصدق، حقق ذلك الحل موافقة كاملة لأنه تلقائياً دافع عن المقترحات التي أسست على مبادئ كلا الطرفين المتحاورين في المناقشة. كانت النتيجة صدور بيان غير مستقيم وغير متناغم. على الرغم من لغته المائعة والتي تحمل أكثر من معني، كان الحل " واحداً من تاريخ اليونسكو الذي مر بمعارك مريرة داخل قاعات اليونسكو. إنه كشف عن مدى التنافر في مواقف كل من الغرب والعالم النامي حول NWICO، والذي كان يقاوم التسوية أو الحلول الوسط. ومع ذلك قدمت تنازلات من كلا الطرفين، البلدان الهامشية التي عملت بتدعيم من الكتلة الشرقية بدت كما لو أنها حققت ما هو أفضل من الغرب. طبقاً للعديد من المراقبين، ظهر أن مزاياهم اتجهت نحو إدخال بعض المبادئ التي يمكن تفسيرها على أنها ضد حرية الصحافة .

أيضاً تدشين **الجمعية العمومية الواحد والعشرين** " حول البرنامج الدولي لتنمية الإعلام " (IPDC)، خلق أيضاً الكثير من حالات الجدل والشك. قد أنشيء مجلس ما بين الحكومات يتكون من ٣٩ عضواً لإدارة شئون البرنامج ووضع أولوياته وسياساته. يستمر IPDC حتى اليوم بهدف مساعدة مشروعات الإعلام في البلدان الهامشية. لأن أيضاً أعضاء المجلس كان يتم انتخابهم على أساس دوري متكرر لضمان تمثيل المناطق كان من المحتمل أن يكون للبلدان الهامشية رافعة عملية كبيرة داخل IPDC. قضية جدلية أخرى تتعلق بتمويل IPDC. أراد الكثير من الدول الهامشية تمويلاً دولياً ينشأ داخل إطار اليونسكو. رفضت الولايات المتحدة أن تتعهد بذلك التمويل لأن الأموال

اللازمة لتسيير البرنامج يجب أن تأتي من تحويلات من ميزانية الإعلام الجماهيري المنتظمة داخل اليونسكو .

بالرجوع إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم ٢١، نجد أنه كان لافتا بالنسبة للقرارات التي اتخذت. إنها ليس فقط وافقت على ترجمة NWICO، ولكنها قبلت أيضاً تقرير لجنة MacBride، الذي دعم بوضوح الأنشطة التي سوف تروج لتنمية الصحافة والإعلام، وقد أنشأت IPDC لتطبيق البعض من تلك السياسات. ما كان غير واضح في ذلك الوقت، الدرجة التي من المحتمل أن تصل إليها العداوة التي تتشكل ضد المدير العام M'Bow، في منتصف العقد وصلت العداوة إلى حجم كاف من الكثافة لتبرير إنسحاب كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة من اليونسكو .

اجتمعت الجمعية العمومية لليونسكو في باريس في دورتها رقم ٢٢ في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٣. شارك في مؤتمر الأسابيع الخمسة ١٦١ بلداً، والذي تحول إلى أن يكون أحد اجتماعات الجمعية العمومية الأكثر أهمية في تاريخ اليونسكو. فقط أسابيع قليلة بعد الاجتماعات، " وزارة الخارجية الأمريكية " التي كانت غير راضية مع بعض الموضوعات في اليونسكو والتي أدت إلى أن تعلن الإنسحاب من اليونسكو في نهاية عام ١٩٨٤، ما لم تلبي طلباتها في إحداث تغيير جوهري. انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية .

بدأت الاجتماعات بتقديم مسودة البرنامج وميزانية عام ١٩٨٤ – ١٩٨٥، التي كانت قد أعدتها سكرتارية اليونسكو على أساس الاتفاق بالإجماع عن طريق الوفود المشاركة. من بين معظم الموضوعات ذات الصلة في المناقشات كان " البرنامج الأساسي III. الإعلام في خدمة الإنسان "، خطوطه العريضة فيما يلي :-

برنامج I-III. **دراسات تتناول الإعلام:**

أ- لمحاكات التطور البحثي، وخاصة فيما يتعلق بالتأثير الاجتماعي / الثقافي للتكنولوجيات الجديدة، وتحول الإعلام إلى الديمقراطية، ومستقبل الكتب والقراءة ؛

ب – تعميق الدقة في مفاهيم " الحق في أن تتصل إعلامياً، حق الوصول الميسور والمشاركة في الإعلام، وأن تستمر في دراسة فكرة المسئولية في وسائل الإعلام وشخصيات الإعلام ؛

جـ- أن تستمر في دراسة طرق التخطيط، وضع البرامج، وتمويل الإعلام، والرجوع بصفة خاصة إلى صناعات الإعلام*.

استمر البرنامج لتشجيع تخفيض حالات عدم التوازن في الإعلام الدولي الحالي خلال تنمية التعددية في مصادر المعلومات، وخلال التعاون والتآزر. إنه اعتراف بأن الأنشطة الواردة في البرنامج سوف تسهل فحص ودراسة المعلومات الجديدة ونظام الإعلام الجديد، مع الرؤية إلى تدعيم استقراره .

إنه من المأمول أن حرية موضوع الصحافة وأيضاً NWICO التي أدت إلى تقسيم اليونسكو على مدى عقد من الزمن، قد تكون مجرد موضوع بسيط في هذا الاجتماع. ومع ذلك، في اليوم الأول من المناقشة طفا إلى السطح موضوعان خطيران ومثيران للجدل والخلاف. كان الموضوع الأول زيادة جوهرية في ميزانية الإعلام. وكان الثاني، اقتراح الاتحاد السوفيتي الذي يدعو إلى كبح جماح وضبط حرية الصحافة كجزء من NWICO .

إدرك الوفد السوفيتي أن التعديل الأول كان مقدساً في عيون صحافة الأمريكان، وكان غرضهم أن يثيروا الأمريكان والوفود الغربية الأخرى. ألحت المسودة السوفيتية على اليونسكو أن توقف قائمة بأسماء كيانات وسائل الإعلام الجماهيري الأساسية التي قد انتهكت تقاريرها الخطوط العريضة التي أعلنت عنها المنظمة سابقاً. كانت هذه نفس الخطوط العريضة التي انتقدها معظم الحكومات الغربية باعتبارها معادية لحرية الصحافة. اضطر السوفيت إلى سحب اقتراحهم المثير للخلافات، ولكن تقديمهم قد عمَّق عدم الثقة في NWICO بتوفير توضيح ملموس حول تهديد النظام لحرية الصحافة.

---

* اليونسكو، مسودة برنامج وميزانية ١٩٨٤ – ١٩٨٥، تحت عنوان " الإعلام في خدمة الإنسان " 22C/5 باريس ١٩٨٣ .

على الرغم من أن مناقشة وسائل الإعلام كان موضوعاً أساسياً، فإن حجم الزيادة في الميزانية خلق مشكلة خطيرة أخرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. كانت U.S هي الوحيدة التي صوتت ضد الميزانية (٣٧٤,٤ مليون $) من بين ١٦١ دولة. في التصويت الأخير خفضت الميزانية المقترحة بما قيمته ١٢ مليون $، ولكن هذا لم يرض U.S التي كانت تسعى إلى " النمو صفر " في كل وكالات UN .

على الرغم من أن U.S قد فشلت في تحقيق كل ما كانت تأمله، فإنها بالتأكيد كانت أكثر نجاحاً مما كانت عليه في العقد السابق. إنها قد كبحت جماح NWICO، وكان هناك تحول بارز تجاه الرؤية الغربية فيما يتعلق بموضوعات الصحافة .

بعد إقفال اجتماعات الجمعية العمومية رقم ٢٢، بدأت القصص تظهر في الصحف الأمريكية حول إمكانية إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اليونسكو. طبقاً لمجلة New York Times، أن الاقتراح كان خاضعاً للدراسة في وزارة الخارجية الأمريكية، وأن القرار متوقع قريباً. أكد أحد المسئولين عن شئون المنظمات الدولية، في وزارة الخارجية أن الدراسات الداخلية قد أظهرت ما رأته " إدارة ريجان " على أنه تحسين في الكثير من وكالات UN الدولية، ولكن استجابة اليونسكو كانت غير ملائمة، وأنه كان المطلوب إجراء مراجعة كاملة لليونسكو التي سوف تبرر فيما بعد إنسحاب U.S .

أشار المعارضون للإنسحاب إلى التحسينات التي أدخلت على اليونسكو في الجمعية العمومية رقم ٢٢. إنهم خشوا أن الإنسحاب كان سوف يترك المنظمة عرضة لأولئك الذين عارضوا مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. يضاف إلى ذلك، لجنة الولايات المتحدة الخاصة باليونسكو على الرغم من أنها اعترفت بوجود مشكلات صوتت بأغلبية ساحقة لاستمرار العضوية وقاومت التغيير من الداخل .

استناداً إلى المراجعات أوصت وزارة الخارجية الأمريكية في ديسمبر ١٩٨٣ بأن الولايات المتحدة سجلت ملاحظتها بقصد الانسحاب من اليونسكو في ١ يناير ١٩٨٥. أرسل الرئيس ريجان خطاباً رسميا إلى مدير اليونسكو

M'Bow موضحاً أن ترك المنظمة مؤقتاً وأن U.S تحتفظ بحقها في العودة مرت أخرى إلى عضويتها في اليونسكو. طبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية قد اتخذ القرار لأن اليونسكو عملت على التسييس عملياً كل موضوع تتناوله بصورة غريبة .

رسمياً توصية وزارة الخارجية الأمريكية بالانسحاب من اليونسكو استندت إلى ثلاث مشكلات أساسية كما تراها من وجهة نظرها :

١- تسييس الموضوعات ؛

٢- الترويج لمفاهيم تركيز السلطة الاقتصادية في يد الدولة ؛

٣- سوء الإدارة وعدم المسئولية المالية .

انسحبت U.S رسمياً من اليونسكو في يناير ١٩٨٥، وعادت في فترة "الرئيس بوش" ٢٠٠٢.

اليونسكو بدون *U.S*

بحلول الجلسة رقم ٢٣ لجمعية اليونسكو العمومية، والتي عقدت في الجزائر، ٨ أكتوبر ١٩٨٥، لم تكن فقط الولايات المتحدة الأمريكية هي التي انسحبت من المنظمة، ولكن كانت المملكة المتحدة UK تراجع أيضاً عضويتها. مع الأخذ في الاعتبار الفراغ الناتج عن غياب القوة الغربية كان المعسكر الاشتراكي قلقاً في أن يضع خاتمه على الاجتماعات .

في الواقع، اختيار Sofia والجزائر كموقع للاجتماع كان جزءاً من استراتيجية السوفيت لإثراء قوتها ومركزها الذاتي داخل اليونسكو. مع الأخذ في الاعتبار قيود الميزانية التي تواجه الوكالة، كان من المقبول ماليا أن يعقد المؤتمر في المراكز الرئيسة لليونسكو في باريس حيث سوف يكون من غير الضروري إسكان وتغذية ١,٠٠٠ فرد من العاملين في اليونسكو لمدة ستة أسابيع، فترة انعقاد الجمعية العمومية. يضاف إلى ذلك، عندما يعقد الاجتماع في الجزائر بدون الوفد الأمريكي الرسمي، رأي الكثير من البلدان الاشتراكية هذا على أنه فرصة لتقوية دورها داخل اليونسكو واستخدامها كآلية لتدعيم المشروعات والإدريين ضد الغرب .

مرة أخرى، الموضوع الأكثر حساسية الذي يظهر أثناء انعقاد "الجمعية العمومية" كان يتمثل في مناقشة نظام الإعلام والمعلومات العالمي الجديد NWICO. أكد NWICO التباينات بين الدول، واقترح الوسائل التي كانت، أحياناً متناقضة، ومثيرة للخلافات للوصول إلى نظام جديد ومتوازن في المعلومات، وسائل الإعلام، وتدفق الإعلام الدولي. على الرغم من أن NWICO كان لا يزال مفهوماً معتدلاً نسبياً، فإن المشكلة الرئيسة تمثلت في الحقيقة في أنها كانت تفهم بصورة نظامية على أنها مختلفة هيكلياً من وجهة نظر مجموعتي الدول الأساسية. رأت البلدان المحورية الغربية NWICO باعتباره نظاماً مزعجاً، غامضاً، ومن المحتمل مؤذياً. على الجانب الآخر، المعسكر الشرقي، البلدان الهامشية، وبلدان مجموعة عدم الانحياز تؤكد علناً بأن NWICO كان برنامجا عملياً ومفهوماً نظرياً لتشجيع ويسمح بالمزيد من طاقة الإنتاج الوطنية النشيطة. لقد اعتبر نموذجاً، انطلاقاً منه يمكن تسجيل

حالات تنمية البنية التحتية على طول خطوط الدول الهامشية البارزة. دعَّم هذا الانشقاق انسحاب U.S من اليونسكو .

لعبت المملكة المتحدة دوراً ممتعاً في اجتماع الجمعية العمومية رقم ٢٣. أساساً كان مركز UK صعباً لأنها قد أعطت إخطاراً في ديسمبر ١٩٨٤ بأنها تنوي الانسحاب من اليونسكو في نهاية عام ١٩٨٥. نتيجة لذلك، كان البريطانيون تقريباً عاجزين داخل اليونسكو، كما هو الحال مع U.S. كانت جهود بريطانيا لممارسة التأثير إلى حد ما جهوداً مثيرة دراماياً. لم تجد معظم البلدان الهامشية أي سبب للأخذ في الإعتبار وجهات النظر البريطانية، شكاواها، أو أهدافها، أو حتى تحالفاتها الغربية، وقد أدرك شركاؤها في " الكمونويلث " أن تصرفاتها كانت لتلطيف الجو لكي تنسحب في يناير ١٩٨٦ .

عهد، قيادة، واستراتيجية جديدة

ترك M'Bow منصبه لدى اليونسكو في ١٩٨٦. أيضاً ترك وكالة UN وقد أضعفت سياسياً، وفقيرة مالياً إلى خلفه Frederic Mayor من أسبانيا. انتخب Mayor كمدير عام جديد لليونسكو في ١٩٨٧ وشغل المنصب حتى عام ١٩٩٩. أثناء قيادته لليونسكو غير دور الوكالة ولم يدعم NWICO .

تولى Mayor قيادة اليونسكو في أدنى نقطة وصلت إليها الوكالة في كل تاريخها. لقد خفضت ميزانيتها تخفيضاً لافتاً نتيجة انسحاب كل من U.S، و UK ؛ وعلى الأخص الصحف والمجلات الغربية ووسائل إعلام أخرى قد لطخت سمعتها. كان هدف المدير العام الجديد Mayor المباشر والسريع أن يخلق مناخاً من الثقة، على أمل أن تعود كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى عضويتهما الكاملة. لقد سعى البعض أيضاً إلى تخفيض حجم البيروقراطية، وتحسين الإدارة الإدارية. في أواخر عقد التسعينيات (١٩٩٠)، اقنع Mayor بريطانيا العظمى بالعودة، ولكن بشرط أن ترى جهوده الإصلاحية واقعاً ملموساً على الأرض .

في اجتماع الجمعية العمومية لليونسكو رقم ٢٥، في عام ١٩٨٩ أعلن Mayor عن وضع استراتيجية إعلام جديدة. أكد هذا المنهج الجديد على المبادئ الغربية في حرية الصحافة، حرية التعبير، وتطوير وسائل إعلام جديدة مستقلة وتعددية. هذا التحول الفلسفي والأيدولوجي، لم يكن أكثر جاذبية فقط للغرب، ولكنه توافق مع سقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩، والذي رفع توقعات ظهور صحافة حرة في كل أرجاء أوروبا المركزية والشرقية.

لكي يتم تطبيق مقترحات الإعلام الجديدة، أعلن Mayor أن سلسلة من الاجتماعات الجديدة سوف تعقدها اليونسكو في ناميبيا، كازاخستان، شيلي، واليمن. في كل من هذه الاجتماعات على مستوى المناطق كان يعلن عن اقتراع إعلام صحافة اليونسكو الحر، والأفكار التي تدعم حرية الصحافة وتعدد وسائل الإعلام في المناطق التي سوف تكتشف. في " مؤتمر ناميبيا ١٩٩١ " الذي تناول تدعيم حرية الصحافة والتعددية في وسائل الإعلام أعلن أن :

١- تناغماً مع المادة ١٩ من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، إنشاء، وصيانة وتدعيم صحافة حرة، تعددية ومستقلة، من الأمور المحورية لتنمية وصيانة الديمقراطية في الوطن ومن أجل التنمية الاقتصادية .

٢- نعني بالصحافة المستقلة، تلك الصحافة البعيدة عن الرقابة والسيطرة الحكومية، السياسية والاقتصادية، أو مستقلة عن التحكم في المواد والبنية التحتية الضرورية لإنتاج وبث الصحف، المجلات والدوريات .

٣- نعني بالصحافة التعددية، إنهاء الاحتكارات من أي نوع، ووجود أكبر عدد ممكن من الصحف، المجلات والدوريات التي تعكس أوسع نطاق ممكن من الآراء داخل المجتمع .

٤- التغيير المرحب به حيث العدد المتزايد من البلدان الأفريقية في طريقها إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب، وهذا يوفر مناخاً تنطلق في إطاره الصحافة التعددية المستقلة .

٥- الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية وحرية المعلومات والتعبير يمثل أسهاماً جوهرياً لإنجاز تطلعات الإنسان في كل مكان .

أينما ذهب المدير العام Mayor أثناء عقد التسعينيات، كان يروج لاستراتيجية إعلام اليونسكو الجديدة. على سبيل المثال، في خطابه الافتتاحي إلى المؤتمر في الجزائر في سبتمبر ١٩٩٧، أكد Mayor :

المتطلبات الأكثر أهمية اليوم تتضمن : بناء وسائل إعلام تعددية ومستقلة، عامة وخاصة أيضاً – لتحل محل وكالات الأخبار، الصحف، وشبكات الراديو والتيفزيون التي تحكمت فيها الدولة والاحتكارات السابقة ؛ وتغيير تشريع وسائل الإعلام التي لا تتفق مع المتطلبات الديمقراطية ؛ مع توفير المهارات والمعرفة التقنية لمواجهة التحديات الديمقراطية والتنافسية في المجتمع، بما في ذلك مجالات التخصص الجديدة مثل التسويق، الإعلان إدارة وسائل الإعلام والعلاقات العامة .

مهدت هذه السياسة الإعلامية المنقحة لدى اليونسكو الطريق لعودة المملكة المتحدة، ولكنها لم تغري الولايات المتحدة. في الواقع، نقاد اليونسكو

في الكونجرس، وزارة الخارجية، والذين خارج الحكومة بقى الجميع على عنادهم بأن تبقى الولايات المتحدة بعيدة عن اليونسكو. على سبيل المثال، في عام ١٩٩٥، على الرغم من التغيرات الإيجابية التي اتخذها Mayor، وعودة UK. فإن مؤسسة الميراث المفرط في المحافظة جادلت بشدة بأن إعادة الإلتحاق باليونسكو يمكن أن يكون غلطة خطيرة، وقدموا مذكرة بالأسباب التالية :

١- تعاني اليونسكو من عيوب إدارية خطيرة .

٢- إعادة الإلتحاق باليونسكو سوف يرسل إشارة خاطئة حول إدارة. الإصلاح في UN .

٣- تفتقر رسالة اليونسكو إلى تركيز .

٤- أنشطة اليونسكو أكثر مما يجب .

٥- الولايات المتحدة تفيد بالفعل بأفضل ما لدى اليونسكو .

تنتهي المذكرة بإلتماس إلى حكومة U.S بأن تنفق المبلغ المستحق سنوياً لليونسكو (٦٥ مليون $) في مكان ما آخر. ذكر الرئيس كلينتون في ١٩٩٥. "أؤكد لكم أن عضوية U.S في اليونسكو تبقى على قائمة أولوياتي في المستقبل". أيضاً، كان على قائمته بالنسبة لعقد التسعينيات تسديد مبلغ ١,٦بليون $ مستحقة للأمم المتحدة، وقد رفضها الكونجرس على مدى سنوات، ولكن في النهاية وافق في عام ١٩٩٩ .

اليونسكو في التسعينيات (١٩٩٠)

في بداية عقد التسعينيات، نتيجة للثورات الدرامية ولكنها هادئة سياسياً، تخلص الاتحاد السوفيتي السابق والدول التي كانت تسير في ركابه بسرعة من الهياكل الشمولية، بما في ذلك نظم الصحافة. بناءً على ذلك، بدأ الكثير من الصحفيين والمحررين من البلدان المستقلة حديثاً من أوروبا الشرقية والوسطية في المشاركة في مناقشة استراتيجية الإعلام الجديدة داخل اليونسكو. انتجت المؤتمرات التي استمرت في الانعقاد كل سنتين حلولاً متعددة تدعم أهداف الاستراتيجية الجديدة. بصفة خاصة، كان يوجد تدعيم لافت لوسائل الإعلام الحرة والمستقلة على طول خطوط النموذج الأوربي. يضاف إلى ذلك، البرنامج الدولي لتنمية الإعلام (IPDC) شجع الاقتراحات التي تسهل تأسيس أنشطة صحفية منفتحة وحرة في البلدان الهامشية. أيضاً أنشأ المدير العام Mayor وحدة تنظيمية جديدة في هيكل اليونسكو تحت مسمى "حرية التعبير والديمقراطية" كان هدفها فقط - تدعيم حرية التعبير وأفكار ديمقراطية أخرى بما في ذلك صحافة حرة ومتعددة. يضاف إلى ذلك، تحت قيادة Mayor، بدأت اليونسكو تعمل ضد حبس وترحيل الصحفيين حول العالم. استجابة إلى هذه التغيرات في السياسة، عادت المملكة المتحدة إلى عضوية اليونسكو في عام ١٩٩٧.

رد فعل الولايات المتحدة

لم تمر تأثيرات المدير العام Mayor، وسياسة الإعلام الدولي المنقحة مر الكرام دون ملاحظة في الولايات المتحدة الامريكية. عندما أنشأ المجلس القومى الأمريكي مجموعة عمل من وكالات متعددة في عام ١٩٩٣، لدراسة وفحص اليونسكو، كل الأنشطة ذات الصلة والتي تمتد من الشئون الإدارية للوكالة وحتى الاستراتيجيات المرتبطة بوسائل إعلامها خضعت إلى فحص دقيق. كانت نتائج مجموعة العمل إيجابية، وأوصت بأن تعيد US عضويتها في اليونسكو بحلول منتصف العقد. تزامنياً، مجموعة صغيرة من مجلس نواب US بدأت بإجراء مناقشات مواتية تتناول موضوع اليونسكو، واقترحت بان الوقت قد حان لعودة US إلى الوكالة المذكورة. المربيون في المراحل التعليمية المختلفة بدأوا أيضاً الضغط بصورة غير رسمية الدعوة إلى العودة. أيضاً سافر Mayor بصورة مكثفة إلى US لتدعيم العلاقات الجيدة بين اليونسكو والولايات المتحدة. بالرغم من السمعة الطيبة التي أنشأها Mayor، ومن جاء بعده، ومبادرات اليونسكو في حرية الصحافة لم تعد US إلى عضويتها لدى اليونسكو إلا عام ٢٠٠٢ في عهد "الرئيس بوش" .

التركيز الجديد

في أواخر عقد التسعينيات (١٩٩٠) أنتجت اليونسكو وثيقة أساسية بعنوان **"تقرير المعلومات الدولي"**، والذي بدأ يؤرخ لموارد المعلومات في تقريباً ٢٠٠ دولة حول العالم. سجل نشرها تغييرا في التركيز داخل اليونسكو لفحص الطريق السريع للمعلومات العالمية بما في ذلك الانترنت. وفر "تقرير المعلومات الدولي" توثيقاً مكثفاً لعملية تشغيل المعلومات القائمة على الكمبيوتر، متضمنة التحول إلى وسائل الإعلام المتعددة، الاتصال عن بعد، وقواعد البيانات الإلكترونية .

قسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء. يصف الجزء الأول خدمات المعلومات في البلدان الفردية، أو المناطق كل على حدة. يفصِّل الجزء الثاني البنيات التحتية وصناعات المعلومات ويركز على الموضوعات التقنية، بما في ذلك، وسائل الإعلام المتعددة، والاتصالات عن بعد. يناقش القسم الثالث الموضوعات والاتجاهات مثل ظهور مجتمع المعلومات، معلومات الطرق السريعية، والمضامين الاقتصادية، موضوعات حقوق النشر والمسائل الاجتماعية والقانونية الأخرى. انتهى التقرير بفصل يحدد معالم الضرورة من أجل التعاون الدولي لضمان سهولة الوصول للكل خلال حلقات الربط بين تكنولوجيات المعلومات على مستوى العالم. أكد Mayor على أهمية هذه الموضوعات، وعلى اتجاه اليونسكو الجديد وخاصة التضامن العالمي، حيث أن الشبكات التي تنشأ تضامنياً يمكن للمعلومات من خلالها أن تصل إلى كل البشر أينما كانوا .

يتمثل جزء من التركيز الجديد في تدعيم البرامج العملية، والمحسوسة والتي يمكن أن تساعد المناطق الهامشية. على سبيل المثال، الآن في اليونسكو الوثائق التي تهتم بالإعلام توفر " سهولة الوصول المتساوي إلى المعلومات وتكنولوجيا الإعلام. ترعى اليونسكو أيضاً المؤتمرات المحلية والتي تركز على الصحافة التعددية والحرة .

خليفة Mayor : قائد آسيوي

في أكتوبر ١٩٩٩، حدثت واقعتان مهمتان في اليونسكو. أولاً، انتخب مدير عام جديد بعد مرشحين أساسيين قد أتوا من استراليا، العربية السعودية، مصر، واليابان. في النهاية انتخب Koichiro Matsuura. لقد بدأ فترته لمدة ست سنوات حالاً، وأصبح مسئولاً عن ميزانية قيمتها ٣٠٠ مليون $ سنوياً. هذه الميزانية هي أقرب الآن إلى ٥٠٠ مليون $ بعد عودة US، و UK إلى عضوية اليونسكو. أعيد انتخاب المدير العام فترة ثانية. حيث أن مديري العموم الأخيرين من الدول المحورية، أسبانيا واليابان، فإنه من المحتمل أن يكون المدير العام القادم من الدول الهامشية أو شبة الهامشية .

الواقعة الثانية تتناول ادعاءات حول المحسوبية وسوء الإدارة. أوردت صحيفة "الجارديان" قصصاً كثيفة توثق المشكلات الإدارية، التي وصلت إلى حد أنه تقريباً نصف موظفي اليونسكو في عقد التسعينيات (١٩٩٠) فشلوا في تلبية المعايير الإدارية بالنسبة لمسوغات تعيينهم والمنافسة المعادلة.

في عام ٢٠٠٤ نظم المدير العام الياباني اجتماعاً لوضع مسودة اتفاق عالمي حول حماية التنوع الثقافي والتعبير الفني. جاء ذلك بعد اجتماع سابق في نفس العام مع وفود أكثر من ٦٠٠ مشارك من ١٣٢ دولة عضو في اليونسكو، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية التي ناقشت السلع والخدمات الثقافية. يتضمن هذا وسائل الإعلام الجماهيرية للكثير من الدول المشاركة. هذه الاتفاقية حول حماية وتدعيم التعبيرات الثقافية تضع اليونسكو في تصادم مع منظمة التجارة الدولية (WTO).

اعتمدت اليونسكو الاتفاقية في عام ٢٠٠٥، مع تصويت US ضدها. تسعى "الاتفاقية" إلى تأكيد حقوق الدول في وضع سياساتها الثقافية الذاتية، بالإضافة إلى الاعتراف بأن الثقافة مرتبطة بالهوية، القيم، ومفهوم الذات. أساساً، لا ترى الاتفاقية الثقافية كسلعة تجارية تباع وتشتري مثل السيارات أو الحبوب. إنها متميزة، وفي كثير من الحالات متفردة، ومن ثم تحتاج إلى أن تكون محمية من الاستعمار الإلكتروني. تغطي الاتفاقية الأنشطة الخمسة ذات الصلة متضمنة الإبداع، الإنتاج، التوزيع، سهولة الوصول، والتمتع بالتعبيرات

والأنشطة الثقافية. أخيراً، إنها تسعى أيضاً إلى حماية اللغات، وتحمي أيضاً التعدد أو الوطنية اللغوية.

تسعى WTO إلى توسيع نفوذها عن طريق ضم الصناعات الثقافة بتلك الطريقة التي تتحدث عن تخفيض الإجراءات الحمائية – مثل الحصص، المنح، الإعانات، أتعاب التراخيص، واللجوء إلى التعريفات الحمائية. هذا الموضوع بكامله يحمل الاحتمال في أن يصبح قضية سياسة عامة عالمية جوهرية. سوف تكون US على أحد الجوانب، والقوميون الثقافيون على الجانب الآخر .

أخيراً، اليونسكو مندمجة بثقل في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS (المزيد من المناقشة حول WSIS في الفصل ٥). توفر اليونسكو مساعدة للكثير من مجالات خطة WSIS التنفيذية تحت مظلة مبادرة اليونسكو الأساسية والتي يطلق عليها **"مجتمعات المعرفة"**. يدعى بعض نقاد WSIS أنها تسعى إلى تدعيم أن يكون للحكومات دور في الإشراف على وسائل الإعلام، وأنها تبدو بالنسبة لهم الفترة أو المرحلة الثانية بالنسبة لما هو غير مقبول من NWICO. إذا أخذنا في الاعتبار أن اجتماع WSIS الثاني كان موضوعه ما هو ضد حرية الصحافة والذين يخضعون الفرد وحقوقه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة، والذي عقد في تونس، النظرة العامة كانت معتمة وضبابية بالنسبة لكل الوكالات الأممية، بما في ذلك اليونسكو التي كانت الراعية لاجتماع WSIS، ودعمت الاختيار الغريب لموقع الاجتماع في تونس بالنسبة لمؤتمر عالمي أساساً يتناول وسائل الإعلام والإعلام الدولي ذاته.

الاستنتاجات

على الرغم من أن الجمعية العمومية لليونسكو تناولت دائماً ١٣ برنامجاً أساسياً، ابتداء من اجتماع عام ١٩٧٦ في "نيروبي" والتي سيطر على مؤتمرها البرنامج الإعلامي الوحيد NWICO اهتمام كل وسائل الإعلام. ليس فقط كان هذا موضوعاً ذا اهتمام متميز في نظر وسائل الإعلام، ولكنه استقطب أيضاً الوفود إلى حد انسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد خلق أيضاً صورة عامة ذات دلالة لمشكلات الوكالة وهدد عملياتها الداخلية واستقرارها المالي. اليوم، لا يزال لدى اليونسكو مشكلات صورتها الذهنية ووضعها المالي. تاريخياً، كانت المناقشة حول أوجه الاستعمار الإلكتروني، والتي لا تريد الدول المحورية أن تسمع عنه شيئاً، أو تتعامل معه، أو تتفق معه. البلدان الهامشية، تخشى على ثقافتها، قيمها، لغاتها، وتعرضها المكثف للأصوات والصور من الإعلانات التجارية التي تصدرها إليها الدول المحورية.

لا يوجد شك بأن اليونسكو تؤدي عملاً سلمياً وصحيحاً في مجالات عديدة؛ ابتداء من محو الأمية، الاهتمامات البيئية، وحتى الموضوعات العملية والتعليمية. تحظى هذه الجهود باهتمام شحيح في اجتماع الجمعية العمومية، وفي وسائل الإعلام الدولية. يكون عدم التوازن واضحاً عندما يدرك المرء أن أقل من ١٠ في المائة من ميزانية الوكالة فقط هي التي تصل إلى قطاع الإعلام في اليونسكو. ومن ثم من الصعب بالنسبة للأفراد والحكومات المهتمة أن تكون مدعمة لليونسكو بينما الجمهور بصفة عامة لا يجد ما يترك أثراً إيجابياً في علاقاته باليونسكو ووسائلها الإعلامية، وأن كل ما تفعله اليونسكو في رأيه المناقشة حول الإعلام، وتدعيم السياسات المضادة لحرية الصحافة، وهو الدور الذي روج له وتبناه الاتحاد السوفيتي واتباعه من الدول في المعسكر الاشتراكي، وبعض الدول الهامشية التي كانت مستعمرات للدول الغربية المحورية. عندما انتهى دور الاتحاد السوفيتي من على المسرح العالمي، انتهي أيضاً التأثير والتمويل الذي كان يقدمه لليونسكو .

على الرغم من المشكلات التي خلقها NWICO، فإن المناقشة العامة في اليونسكو قد كانت خاصة بالمعلومات. يستمر NWICO في التطور بحثاً

عن مقاييس عملية وتطبيقه لمعالجة عدم التوازن في وسائل الإعلام وتدعيم اهتمام أكبر بالحساسية الثقافية، والبرامج الوطنية. لا تزال الدول الهامشية متمكسة ومتشبثة بنظام الإعلام والمعلومات العالمي الجديد NWICO في مواجهة ضغوط وسائل إعلام الدول المحورية المتزايدة لتبنيى فلسفات ومنتجات وممارسات الدول المحورية. أخيراً مجموعة صغيرة من الأكاديميين والصحفيين من حول العالم استمروا في تدعيم NWICO. انطلاقاً من تقرير MacBride، فإنهم يجتمعون كل سنتين لفحص ودراسة حالة شئون الدول الهامشية. إنهم مددوا دائرة جدول أعمالهم البحثي لتشمل موضوعات الانترنت كجزء من ميراث NWICO.

أخيراً، تتحرك اليونسكو إلى مجالين مشحونيين بالموضوعات الجدلية والخلافية إنهما الاتفاقية العالمية حول التنوع الثقافي والتزاوج مع WSIS. تحتاج اليونسكو إلى دول مانحة ذات وزن كبير تعيد فحص التزام اليونسكو وبرامجها.